PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Dostour**
DATE:	**4-October-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**230,000**
TITLE :	**The Right to Drug center accuses the ministry of wasting USD 30 million in international HIV/AIDS fund grants**
PAGE:	**05**
ARTICLE TYPE:	**Government News**
REPORTER:	**Staff Report**

..و«الحق فى الدواء» يتهم الوزارة بإهدار ٣٠ مليون دولار من منح الصندوق العالمى لـ«الإيدز»

طالب المركز المصرى للحق فى الدواء وزارة الصحة بالتحقيق فى وقائع فساد مالى ببرامج علاج الإيدز والسل والملاريا، مشيراً إلى أن الأموال مقدمة من الصندوق العالمى لمكافحة الإيدز والسل حرصا على سمعة وزارة الصحة أمام الهيئات المانحة والممولة لبرامج العلاج وضرورة أن يتم إخطار رئاسة مجلس الوزراء بنتيجة التحقيق، مؤكدا ان الصندوق سيطالب الحكومة باسترداد المبالغ التى ثبت إهدارها.

وأشار المركز فى بيان، أمس، إلى أن الصندوق العالمى لمكافحة الإيدز والسل والملاريا أصدر تقريراً يضم مخالفات ونتائج تحقيقات أجراها مكتب المفتش العام التابع للصندوق الذى يقدم ثلاث منح فى مجالى مكافحة الإيدز والسل، بإجمالى ٣٠,٥٩ مليون دولار أمريكى (حوالى ٢٣٩,٥ مليون جنيه مصرى).

وكشف عن إهدار ٦٦٨ ألفا و٨٧٧ دولاراً ما يعادل ٣ ملايين و٨١٩ ألف جنيه مصرى واقترح التقرير على الصندوق المطالبة باستردادها من الحكومة المصرية.

وكشف التقرير أن المخالفات المالية تتعلق بتسجيل بنود الإنفاق، خاصة فيما يتعلق بفواتير الإقامة فى الفنادق والملابس الدعائية ومستلزمات المكاتب والأطعمة.

كان الصندوق العالمى قد كلف وكيلا محليا جديدا بمراجعة جميع النفقات والتعاقدات المبرمة فى الفترة ما بين أكتوبر ٢٠١٢ ومارس ٢٠١٣، وهى المراجعة التى كشفت عن مخالفات فى الإنفاق.

ووفقا للتقرير، فقد وجدت تلك المراجعة «مؤشرات تفصيلية حول وجود فساد ومخالفات أخرى»، كعدم وجود سجلات محاسبية، ووجود نفقات دون وثائق صرف يمكن الاعتماد عليها وأحيانا دون فواتير على الإطلاق، فضلا عن مصروفات لا يمكن تحديد المستفيدين منها أو التحقق من هوياتهم.

كما كشفت التحقيقات أن الموردين الذين اعتمد عليهم البرنامج القومى لمكافحة الإيدز بوزارة الصحة لا يمكن التوصل إليهم على العناوين المسجلة فى فواتير البيع.

بالإضافة إلى مخالفات فى المستندات المرفقة بهذه التعاقدات، بما فى ذلك وجود أدلة على أن عددا من الموردين ينتمون إلى نفس الجهة، وتشابه خط اليد المستخدم فى فواتير شراء من جهات توريد مختلفة، بالإضافة لتضارب ومخالفات عديدة فى تواريخ العروض المقدمة والفواتير وسجلات التسليم».

وفيما يتعلق بفواتير الإقامة فى الفنادق، فقد كشفت التحقيقات أن عددا من الفواتير المقدمة من البرنامج القومى لمكافحة الإيدز قد خلت من أسماء الأشخاص المقيمين أو المستفيدين من تلك النفقات، كما ذكر التقرير أن الشركة الخاصة بتأجير السيارات التى اعتمد عليها البرنامج بشكل رئيسى لا يمكن العثور عليها فى عناوينها المسجل فى الفواتير.

وبناء على نتائج التحقيق، قررت الأمانة العامة للصندوق العالمى اتخاذ عدد من الإجراءات العقابية، لتتضمن مطالبة البرنامج القومى لمكافحة الإيدز بوقف جميع الأنشطة غير الأساسية مثل التدريب وورش العمل والندوات، باستثناء الأنشطة المتعلقة بإنقاذ الحياة.

كما قرر الصندوق أيضا الاقتصار على دفع رواتب الموظفين الأساسيين فقط، مثل مدير البرنامج ومسئول الرصد والتقييم، ومسئول إدارة المشتريات والمعدات، ومسئول مالى.

وبالإضافة إلى ذلك فإن توفير الأدوية والمنتجات الصحية يتم الآن من خلال منظمة اليونيسيف، والتى تقرر تحويل الأموال إليها مباشرة من الصندوق العالمى.